

الإتحاد
الأفريقي



بعثة الإتحاد الأفريقي والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) لمراقبة الانتخابات الرئاسية في الفترة
من 10 إلى 12 ديسمبر 2023 في جمهورية مصر العربية

بيان أولي

القاهرة، 14 ديسمبر 2023

أولاً: المقدمة

1- أجرت جمهورية مصر العربية انتخاباتها في الفترة من 10 إلى 12 ديسمبر 2023، حيث أدلى المصريون المقيمون في الخارج بأصواتهم في الفترة من 1 إلى 3 ديسمبر 2023 في 137 سفارة وقنصلية في 121 دولة. وكانت هذه هي الانتخابات الرئاسية الرابعة بعد الانتفاضة الشعبية في يناير 2011. والجدير بالذكر أنها كانت الانتخابات الثانية التي تديرها الهيئة الوطنية للانتخابات، وهي هيئة مستقلة ودائمة لإدارة الانتخابات تأسست في أغسطس 2017 وفقاً لدستور مصر لعام 2014.

2- أوفد رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بعثة مشتركة لمراقبة الانتخابات بقيادة سعادة الدكتورة سببوسا وانديرا كازيبوي، نائب رئيس أوغندا السابق وبالتعاون مع السفير جون أو. كاكونج، عضو لجنة حكماء الكوميسا. وحظيت قيادة البعثة بدعم السفير بانكولي أديوي، مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن. وتضم البعثة سبعة (70) مراقباً (41 أنثى، 29 ذكراً) من ستة وثلاثين (36) دولة عضواً في الاتحاد الأفريقي، يدعمهم ثلاثة (3) خبراء فنيين.

3- الهدف الأساسي للبعثة المشتركة هو تعزيز إجراء انتخابات سلمية وديمقراطية وذات مصداقية في مصر بما يتماشى مع مبادئ الاتحاد الأفريقي والكوميسا والأطر المعيارية وغيرها من الالتزامات والمعايير الدولية للانتخابات الديمقراطية بما في ذلك الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحوكمة لعام 2007. وإعلان منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي لعام 2012 للمبادئ التي تحكم الانتخابات الديمقراطية في أفريقيا، وأجندة 2063.

4- يقدم هذا البيان الأولي ملخصاً للنتائج والتوصيات الرئيسية التي توصلت إليها البعثة بشأن العملية الانتخابية حتى إغلاق صناديق الاقتراع وفرزها. وبينما لا تزال العملية الانتخابية مستمرة، تواصل البعثة المراقبة وستصدر تقريراً نهائياً مفصلاً خلال 30 يوماً من إعلان النتائج.

ثانياً. النتائج الأولية

سياق الانتخابات

5- شارك في الانتخابات أربعة (4) مرشحين ذكور: الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي كمرشح مستقل لولاية ثالثة؛ وفريد زهران، رئيس الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي؛ وعبد السند اليمامة، رئيس حزب الوفد؛ وحازم عمر رئيس حزب الشعب الجمهوري. ولوحظ أن السن المطلوب للترشح هو 40 عاماً.

6- أجريت الانتخابات وسط تحديات اقتصادية داخلية ومخاوف أمنية وإنسانية إقليمية أخرى مرتبطة بالعمليات العسكرية المستمرة في غزة المجاورة. وعلى الرغم من هذه التحديات، تمكنت مصر من تنظيم وإجراء الانتخابات الرئاسية في بيئة سلمية بشكل عام.

7- تلاحظ البعثة أنه بينما كان من المقرر أصلاً إجراء الانتخابات في عام 2024، فقد تم تقديمها إلى ديسمبر 2023 بقرار الهيئة الوطنية للانتخابات رقم 4 لعام 2023

8- تلاحظ للبعثة أن مصر قد نفذت بعض الإصلاحات الإدارية في كل دورة انتخابية، بناء على توصيات بعثات المراقبة السابقة. ومن الجدير بالذكر أن الهيئة الوطنية للانتخابات (NEA) وضعت مبادئ توجيهية بشأن أدوار ومسؤوليات أفراد الأمن في العملية الانتخابية. بالإضافة إلى ذلك، وتمشيا مع التوصيات السابقة، كان هناك زيادة في مشاركة أصحاب المصلحة مع المواطنين في العملية الانتخابية.

9- ومع ذلك، وعلى الرغم من التوصيات السابقة، ظلت الأحكام التي تقيد قوات الأمن من التصويت دون تغيير

ثالثاً. الإطار القانوني

10- تم إجراء الانتخابات الرئاسية لعام 2023 بما يتماشى مع الإطار القانوني المصري، والذي يشمل دستور 2014، وقانون تنظيم الانتخابات الرئاسية لعام 2014، وقانون تنظيم ممارسة الحقوق السياسية لعام 2014، وقانون الهيئة الوطنية للانتخابات لعام 2017، والمراسيم الرئاسية، وإرشادات وقرارات الهيئة الوطنية للانتخابات وفي حين أنها مصممة لضمان انتخابات ذات مصداقية، إلا أن بعض الأنظمة الإدارية يمكن أن يُنظر إليها على أنها تقيد بعض الحريات المدنية والسياسية.

11- لاحظت البعثة أن الهيئة الوطنية للانتخابات أصدرت القرار رقم 1 لسنة 2023 بشأن اعتماد المراقبين الدوليين والمحليين بتاريخ 25 سبتمبر 2023. وقد سهّل هذا القرار اعتماد مراقبين من منظمات المجتمع المدني المصرية والمنظمات الأجنبية والدبلوماسيين ووسائل الإعلام المصرية المحلية، و وسائل الإعلام الأجنبية.

رابعاً: إدارة الانتخابات والمشاركة الشاملة

12- لاحظت البعثة أن الهيئة الوطنية للانتخابات نفذت عمومًا ولايتها بطريقة احترافية. وأظهر مسؤولو الاقتراع، تحت إشراف القضاء، تفهماً تاماً لإجراءات التصويت وحصلوا على تقييمات إيجابية لكفاءتهم من المراقبين. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن بعض مسؤولي الانتخابات لم يتمكنوا من تقديم إحصاءات انتخابية مهمة مثل العدد الدقيق للناخبين المسجلين في كل مركز اقتراع والبيانات المصنفة حسب نوع الجنس في مراكز الاقتراع التي زارها مراقبو الكوميسا.

13- لاحظ مراقبو الاتحاد الأفريقي و الكوميسا توافر المواد الانتخابية اللازمة، فضلاً عن العدد الكافي من الموظفين في كل مركز اقتراع. ومع ذلك، في يومي الاقتراع الأول والثالث، لاحظت البعثة طوابير طويلة وضعف السيطرة على الحشود في بعض الحالات. وتأسف البعثة للخسارة المؤسفة في الأرواح في بعض مراكز الاقتراع بمحافظة القاهرة والدقهلية أثناء الاقتراع كما أكدت الهيئة الوطنية للانتخابات.

14- منع بعض موظفي الانتخابات وأفراد الأمن في بعض مراكز الاقتراع دخول المراقبين على الرغم من إبراز شارات الاعتماد سارية المفعول من الهيئة الوطنية للانتخابات واحتُجز بعض مراقبي الكوميسا التابعين للاتحاد الأفريقي في تلك المراكز لفترات متفاوتة دون الحصول على إذن بالدخول أو الخروج. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت البعثة عدم وجود اتصال واضح بين هيئة الانتخابات الوطنية وموظفي الاقتراع فيما يتعلق بحضور وأدوار ومسؤوليات والتزامات مراقبي الانتخابات. وتذكر البعثة أنه عندما تم لفت انتباه الهيئة الوطنية للانتخابات إلى تلك التحديات، تمت معالجة بعضها على الفور.

15- تعترف البعثة بالجهود التي تبذلها الهيئة الوطنية للانتخابات وأصحاب المصلحة لتعزيز المشاركة الانتخابية. كما كان هناك اهتمام خاص بكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات المهمشة في أيام الاقتراع. وكانت بطاقات الاقتراع بطريقة برايل متاحة للمكفوفين. وفي بعض الحالات، لاحظت البعثة أن الهيئة الوطنية للانتخابات توفر وسائل النقل العام للناخبين، عند الطلب، للوصول إلى مراكز الاقتراع الخاصة بهم. بالإضافة إلى ذلك، وضعت الهيئة أحكاماً خاصة للسماح لجميع الناخبين المسجلين بالإدلاء بأصواتهم في أي مركز اقتراع داخل البلاد.

16- ولاحظت البعثة أن النساء والشباب كانوا يشاركون في الغالب كناخبين وموظفين في مراكز الاقتراع.

خامساً: تسجيل الناخبين

17- يقدر عدد الناخبين المسجلين بـ 67 مليون ناخب. ولاحظت البعثة أن الهيئة الوطنية للانتخابات أقرت نصاً خاصاً يمنح جميع الناخبين المسجلين فرصة للإدلاء بأصواتهم خارج مراكز الاقتراع المخصصة لهم. ولاحظت البعثة كذلك أن سجلات الناخبين في بعض مراكز الاقتراع تحتوي على أسماء إضافية تم إدخالها يدوياً بالحبر. وأوضحت الهيئة أن هذه الإضافات كأفراد تم نقلهم حديثاً من ولايات قضائية مختلفة (القادمين الجدد) وتم توثيقهم أثناء تصويتهم. وفي حين أن هذا قد يساهم في تحقيق الشمولية في عملية التصويت، إلا أنه قد يكون عرضة لإساءة الاستخدام إذا لم يتم وضع الضمانات المناسبة.

سادساً: الحملات الانتخابية

18- امتدت فترة الحملة الرسمية للانتخابات الرئاسية لعام 2023 من 8 نوفمبر إلى 8 ديسمبر 2023. وعلى الرغم من الاحتجاجات التضامنية المتفرقة المتعلقة بالنزاع المستمر في غزة، لاحظت البعثة أن الحملة كانت سلمية بشكل عام. وتم تنفيذ الحملات بشكل رئيسي من خلال وسائل الإعلام المحلية وغيرها من الوسائط مثل اللافتات والملصقات والتلفزيون المحلي وإعلانات الصحف. ولاحظت البعثة أن ثلاثة من المرشحين الرئاسيين شاركوا في مناظرات انتخابية خلال فترة الحملة الانتخابية.

سابعاً: البيئة الإعلامية

19- لمعالجة تراجع مشاركة الناخبين كما لوحظ في توصيات مراقبة الانتخابات الماضية، لعبت وسائل الإعلام في هذه الانتخابات دوراً هاماً في تشجيع المشاركة الهادفة للمواطنين. ولاحظت البعثة أن أصحاب المصلحة كانوا يثقون في وسائل الإعلام العامة والخاصة الرئيسية طوال الفترة الانتخابية.

ثامناً: البيئة الأمنية

20- جرت الانتخابات في ظل الحرب الإسرائيلية الفلسطينية في قطاع غزة المجاور، مما أدى إلى تفاقم التحديات الاقتصادية والإنسانية في البلاد. وأبلغ أصحاب المصلحة البعثة أن البلاد لا تزال تسعى جاهدة لمنع امتداد الصراع في غزة ومكافحة العنف المتصاعد من جماعات مثل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)

21- تنوه البعثة بالإجراءات الخاصة التي اتخذتها وزارة الداخلية لتأمين الانتخابات من خلال نشر رجال الشرطة في جميع مراكز الاقتراع والمناطق المجاورة لها، لضمان حرمتها.

تاسعاً: دور المجتمع المدني ومراقبي الانتخابات

22- لاحظت البعثة مبادرات السلام والحوار السياسي الذي قاده لجنة الحوار الوطني والذي ضمن المشاركة الفعالة للمجتمع المدني. علاوة على ذلك، تشيد البعثة بالدور النشط الذي يلعبه المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية والشبابية، في تثقيف الناخبين وتعبئتهم وكذلك مراقبة الانتخابات.

23- حصلت بعثة الاتحاد الأفريقي والكوميسا على شارات الاعتماد عشية الانتخابات مما أثر سلباً على انتشارها في الوقت المناسب وأعاقت مراقبة إجراءات الافتتاح في اليوم الأول للتصويت في بعض مراكز الاقتراع.

عاشراً: مراقبة يوم الانتخابات

24- نشرت البعثة 28 فريق مراقبة في 15 محافظة من محافظات مصر البالغ عددها 27 محافظة، وتغطي جميع المناطق الجيوسياسية الأربع في وادي النيل ودلتا النيل والصحراء الغربية والصحراء الشرقية. وزار المراقبون إجمالي 613 مركز اقتراع لمراقبة إجراءات الفتح والتصويت والإغلاق والفرز في المناطق الحضرية والريفية. وفي 98% من مراكز الاقتراع التي تمت زيارتها، كان الجو هادئاً وسلمياً بشكل عام. ومع ذلك، لوحظت حالات الاكتظاظ التي جعلت من الصعب على أفراد الأمن إدارتها بشكل ملحوظ في بعض مراكز الاقتراع في اليوم الأول والأخير من الاقتراع.

25- راقبت البعثة عملية فتح مراكز الاقتراع في 26 مركزاً، حيث بدأت غالبية مراكز الاقتراع في الموعد المحدد – الساعة 9:00 صباحاً. وحدث تأخير بسيط لمدة تقل عن 45 دقيقة في 23% فقط من مراكز الاقتراع التي تمت مراقبتها، ويُعزى ذلك في المقام الأول إما إلى التأخر في وصول المواد أو الموظفين أو إلى الاحتياط الأمني. وأشار المراقبون إلى أنه على الرغم من الحضور المحدود لوكلاء المرشحين والمراقبين المحليين والدوليين، فقد تم الالتزام بإجراءات الافتتاح بشكل عام.

عملية التصويت

26- التصويت في مصر فريد من نوعه لأنه يتم على مدى ثلاثة أيام. وساعات التصويت الرسمية هي من الساعة 9:00 صباحاً حتى 9:00 مساءً، بواقع اثنتي عشرة ساعة لكل يوم. ولاحظت البعثة أجواء هادئة وسلمية بشكل عام طوال فترة التصويت التي استمرت ثلاثة أيام، مع الحد الأدنى من حوادث التخويف أو التدخل.

27- في 8% من مراكز الاقتراع التي تمت مراقبتها، لاحظت البعثة حالات تم فيها انتهاك سرية التصويت. ويُعزى ذلك في المقام الأول إلى الوضع غير المناسب لأكشاك التصويت أو المساحة المحدودة في مراكز الاقتراع. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك حالات تم فيها سماع مسؤولي الاقتراع وهم يستفسرون بشكل عرضي عن تفضيلات مرشحي الناخبين.

28- أفاد المراقبون أن وكلاء المرشحين، الذين يمثلون المرشح بشكل رئيسي، كانوا حاضرين وقادرين على المراقبة دون تدخل في معظم مراكز الاقتراع. ومع ذلك، كان العملاء يفتقرون إلى الهوية المناسبة.

29- في المتوسط، كان في كل مركز اقتراع ستة (6) موظفين، من بينهم امرأتان (2) على الأقل. وفي حين أثنت البعثة على الهيئة الوطنية للانتخابات لإشراك المرأة في إدارة الانتخابات، إلا أنها لاحظت أن العديد من موظفي الاقتراع يفتقرون إلى الهوية المناسبة.

30- ولاحظت البعثة أيضاً بقلق وجود مواد وموسيقى ذات صلة بالحملة الانتخابية لصالح بعض المرشحين في معظم مراكز الاقتراع خلال فترة التصويت التي استمرت ثلاثة أيام، وهو ما يخالف الأحكام القانونية.

31- لاحظت البعثة أن غالبية مراكز الاقتراع (92%) يمكن الوصول إليها، ولكن في 8% من المراكز، واجه الأفراد ذوي الإعاقة تحديات بسبب وجود مراكز الاقتراع في الطابق العلوي. بالإضافة إلى ذلك، فإن الازدحام خارج بعض مراكز الاقتراع يعيق سهولة الوصول والحركة.

الإغلاق والفرز

32- في معظم مراكز الاقتراع التي زارتها البعثة، التزم مسؤولو الاقتراع بوقت الإغلاق المقرر وهو الساعة 9:00 مساءً.

33- على الرغم من مواجهة رفض الدخول في البداية، إلا أن البعثة راقبت إجراءات الإغلاق في 17 من أصل 28 مركز اقتراع مستهدف، وقد تم تسهيل ذلك من خلال تدخل الهيئة الوطنية للانتخابات.

34- تمت عملية فرز الأصوات على مستوى مكاتب الاقتراع، وتمكنت البعثة من مشاهدة العملية في 17 مركز اقتراع. ومع ذلك، تم الإبلاغ عن بعض القيود في 56% من مراكز الاقتراع التي تمت مراقبتها.

حادي عشر: النتيجة والتوصيات الأولية

الممارسات الجديرة بالثناء:

35- تشيد البعثة بالموقف الإيجابي العام الذي اتخذته الهيئة الوطنية للانتخابات لتنفيذ بعض التوصيات الصادرة عن بعثات مراقبة الانتخابات السابقة بما في ذلك وضع مبادئ توجيهية بشأن أدوار ومسؤوليات أفراد الأمن أثناء التصويت.

36- إن الاستجابة السريعة للهيئة الوطنية للانتخابات لمعالجة التحديات التي واجهها المراقبون خلال أيام الانتخابات كانت جديرة بالثناء بشكل خاص.

37- إن المنشآت الطبية التي تديرها وزارة الصحة المصرية والموجودة في العديد من مراكز الاقتراع تستحق الثناء للغاية. فقد كانت تقدم خدمة طبية طارئة فورية للناخبين المحتاجين لذلك، وخاصة كبار السن أو الأشخاص ذوي الإعاقة.

38- تم الاقرار بالأحكام التي تسمح للمصريين بالتصويت من الخارج كخطوة تقدمية في سياق منح حق التصويت للأفارقة في الشتات.

39- تشيد البعثة بجهود الهيئة الوطنية للانتخابات لتمكين جميع الناخبين، بما في ذلك أولئك الذين ذهبوا إلى مراكز الاقتراع خطأً أو واجهوا تحديات في الوصول، من خلال توفير خدمات النقل.

40- أتاح تمديد فترة التصويت إلى ثلاثة أيام وقتنا كافيًا للناخبين للإدلاء بأصواتهم، نظراً لارتفاع عدد الناخبين المسجلين.

41- بشكل عام، توفر الانتخابات التي أجريت في الفترة من 10 إلى 12 ديسمبر/كانون الأول أساساً متيناً لتعزيز السلام والاستقرار في مصر. كما أن التزام الحكومة المصرية بإجراء انتخابات وسط بيئة اقتصادية وأمنية مليئة بالتحديات أمر يستحق الثناء.

42- بينما تنتظر الأمة إعلان النتائج من قبل الهيئة الوطنية للانتخابات، تحث البعثة جميع أصحاب المصلحة على مواصلة دعم السلم طوال الفترة المتبقية من العملية. وتشجع البعثة كذلك أي طرف متضرر على استخدام القنوات القانونية للانتصاف.

تقترح البعثة التوصيات الأولية التالية للنظر فيها من أجل تعزيز العمليات الانتخابية في المستقبل:

43- على النحو الموصى به في تقرير بعثة الاتحاد الأفريقي السابق لعام 2018، تكرر البعثة الحاجة إلى توفير هوية واضحة لمسؤولي الاقتراع ووكلاء المرشحين.

44- التأكد من وضع ضمانات إضافية لمنع إساءة استخدام الامتياز الممنوح للناخبين للإدلاء بأصواتهم في أي مركز اقتراع داخل الدولة.

45- التأكد من حصول موظفي الاقتراع وأفراد الأمن على تدريب مناسب وإطلاعهم على دور وأهمية مراقبي الانتخابات لمنع المواقف التي يُمنع فيها المراقبون المعتمدون دون مبرر من الوصول إلى مراكز الاقتراع.

46- النظر في التدريب المستمر لموظفي الاقتراع على إجراءات الإغلاق والفرز لتعزيز كفاءتهم وضمان التطبيق المتسق لمعايير الاقتراع.

47- تعزيز تخطيط مراكز الاقتراع من خلال ترتيب أكشاك التصويت بشكل استراتيجي وتحسين التنظيم المكاني لضمان السرية وسرية التصويت. وسيعمل هذا الإجراء أيضًا على حماية خصوصية الناخبين.

48- زيادة عدد مراكز الاقتراع لتقليل عدد الناخبين في كل مركز اقتراع للسماح بإدارة الناخبين بسهولة في أيام الانتخابات.

49- تشجيع كافة الأحزاب السياسية على المشاركة الفعالة في العملية الانتخابية وضمان التمثيل المناسب في مراكز الاقتراع لتعزيز الشفافية والمصادقية.

50- النظر في تحسين كفاءة إصدار شارات الاعتماد للسماح بنشر المراقبين في الوقت المناسب.